

السياسة المقترحة للانتفاع الحر  
بالمنشورات العلمية وبيانات البحوث في ليبيا

مشروع قدمه فريق الخبراء التابع لليونسكو المشكّل لوضع سياسة الانتفاع الحر من أجل ليبيا،

3	1-1	خلفية سياسة الانتفاع الحر ومسوغاتها	1
3	2-1	ما هو "الانتفاع الحر"؟	1
3		حالة الانتفاع الحر	3
5	1-2	لماذا تحتاج ليبيا إلى سياسة الانتفاع الحر؟	2
6	2-2	الاستخدام الأفضل للتمويل العام	2
6	3-2	تطوير نظام التعليم العالي	2
7	4-2	نموذج الدور الذي يُضطلع به في المنطقة	2
7	5-2	دور الانتفاع الحر في تعزيز عملية البحوث	2
8	6-2	دور الانتفاع الحر في تعزيز إبراز صورة البحوث واستخدامها	2
8		الآثار المترتبة على البحوث	8
10	1-3	اعتبارات متعلقة بالسياسات	3
10	1-1-3	ماذا ينبغي أن تشمل سياسة الانتفاع الحر؟	3
10	2-1-3	المقالات الصحفية	3
11	3-1-3	دراسات المؤلفين المنشورة بتمويل ليبي (الحكومة/الجامعات) في مجلات تملكها ليبيا أو تشارك في نشرها	3
12	4-1-3	الكتب	3
12		البيانات	12
12	2-3	الاستثناءات	3
13	3-3	طبيعة سياسة الانتفاع الحر	3
13	4-3	حقوق المؤلف ومنح التراخيص	3
13	1-4-3	حقوق المؤلف	3
14	2-4-3	شروط منح التراخيص	3
14	3-4-3	الحظر	3
15	4-4-3	آليات إنشاء المعارف الخاضعة للانتفاع الحر	3
16		نموذج سياسة الانتفاع الحر	4
20		تنفيذ سياسة الانتفاع الحر	5
20	1-5	بناء القدرات	5
20	2-5	الإصدار الرقمي مقابل الإصدار الورقي	5
21	3-5	صيغ المخرجات الرقمية	5
21	4-5	النشر المشترك	5
21	1-4-5	المجلات	5
21	2-4-5	الكتب	5
21	5-5	الترخيص	5
22	6-5	موقع الإنترنت المعني بالتوزيع	5
22	7-5	الصون	5
22	8-5	المراقبة ورسم السياسات	5
23	9-5	التأثير والتقييم	5
23	10-5	الإطار الزمني	5

# 1 - خلفية سياسة الانتفاع الحر ومبرراتها

## 1-1 ما هو "الانتفاع الحر"؟

يتمثل "الانتفاع الحر" في نشر نتائج البحوث على نحو فوري دون المرور بمحاجز (قانونية أو مالية أو تقنية) تعيق انتفاع المستخدم بتلك النتائج. وهو نقيض النظام التقليدي في نشر نتائج البحوث، الذي يتمثل في اقتطاع الرسوم للحصول على المجلات (من خلال الاشتراكات أو نظام الدفع مقابل عرض الدراسات الفردية)، ومعاقبة الذين لا يتمكنون من تحمل التكاليف المادية لذلك الانتفاع. ولما كانت البحوث الأصلية تحظى بتمويل من المال العام، فإن الحالة الأخلاقية تتمثل في إتاحة النتائج بحرية لا تقبل الجدل. ويُشجّع أيضاً النشر المفتوح لبيانات البحوث بوصفها أساساً يبنى عليه في إعداد المنشورات العلمية. ولم يصبح الانتفاع الحر ممكناً إلا مع ظهور الإنترنت. وقبل ذلك، وفي عالم الطباعة على الورق، كانت هناك تكاليف النشر باهظة، وكانت الاشتراكات هي السبيل الوحيد لتغطية تلك التكاليف. أما الآن فاختلف الأمر. وأصبح النشر سريعاً عبر الإنترنت وعلى نطاق عالمي، مما يتجاوز التكاليف الرئيسية في عملية الإنتاج. وفي الحالات التي لا يتسع فيها تغطية هذه التكاليف بأي طريقة أخرى (عن طريق الرعاية، والدعاية، وما إلى ذلك) فإن عملية النشر تضحي خدمة، فيشتري العميل (المؤلف) الخدمات بما يتماشى مع احتياجاته. أما من الناحية العملية، فيتحقق كل ذلك في نماذج تجارية توضع في خدمة الناشرين، الذين يبيعون الخدمات (إدارة استعراض النظراء، ومراقبة جودة التحرير) في صيغة رسوم مترتبة على إعداد مواد النشر. وعادة ما تُدفع الرسوم من منح البحوث المخصصة للمؤلفين أو معاهد البحوث بدلاً من أن يدفعها المؤلفون أنفسهم.

## 2-1 وضع الانتفاع الحر

تبنى البحوث على أسس الحوار وأوجه التقدم الشاملة على الصعيد العلمي من خلال الارتقاء بالأعمال السابقة. وأصبح النظام التقليدي القائم على الاشتراكات أمراً لا يمكن تناوله نظراً إلى ارتفاع الأسعار؛ وحتى في الجامعات التي هي في وضع مرضٍ مادياً، اضطر أمناء المكتبات إلى تنفيذ برنامج إلغاء الاشتراكات عاماً بعد عام على مدار الأعوام الثلاثين الماضية. وحتى في الجامعات رفيعة المستوى مثل جامعة هارفارد فقد أعلنت مكتبتها في عام 2012 أنها لم تعد قادرة على شراء جميع المجلات التي يحتاجها رواد المكتبة.

وفي البلدان النامية، يبنى الوضع بخطور أكبر. حيث أعلن المؤتمر العالمي للعلوم، الذي عقد في عام 1999 تحت رعاية اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم (ICSU)، أن "تكافؤ فرص الانتفاع بالعلوم ليس فقط شرطاً اجتماعياً وأخلاقياً لا بد منه لتحقيق التنمية البشرية، بل إنه أيضاً عامل أساسي للاستغلال الكامل للطاقات الكامنة لدى الأوساط العلمية في جميع أنحاء العالم ولتوجيه التقدم العلمي نحو تلبية احتياجات البشر". وخلصت دراسة استقصائية أجرتها منظمة الصحة العالمية في بداية الألفية الثالثة إلى أنه في البلدان التي يقل فيها دخل الفرد عن 1000 دولار أمريكي سنوياً، وصلت نسبة المعاهد التي لم يكن لديها اشتراكات جارية في المجلات الدولية ولم يكن لديها أي اشتراك في السنوات الخمس الماضية إلى 56٪ من معاهد البحوث. ولما كان ثمة حاجة، في عام 2008، إلى الارتقاء بهذا الوضع، خلصت اللجنة الوطنية لليونسكو في المملكة المتحدة إلى أن "تعزيز القدرات

العلمية في البلدان النامية قد أُعيت إلى حد كبير نتيجة عدم قدرتها على تحمل تكاليف المؤلفات العلمية الأساسية نظراً إلى السببين المشتركين المتمثلين في ارتفاع تكلفة اشتراكات المجلات، وانخفاض ميزانيات المعاهد والقيمة النقدية المتداولة". وعلى غرار ذلك، أشار نداء الرياض بشأن "الانتفاع الحر" (2006) إلى أهمية "توفير انتفاع حر بالمعلومات العلمية والتكنولوجية [ذلك أن هناك] تقليد في الحضارة العربية الإسلامية، يتمثل في رغبة العلماء في المشرق والمغرب في نتائج أبحاثهم ومنشوراتهم العلمية دون مقابل، وذلك للمضي قدماً في البحوث والعلوم. ونظمت اليونسكو، في الآونة الأخيرة، مشاورات على النطاق العالمي بشأن "الانتفاع الحر" عُقدت في القاهرة في عام 2015 سلطت الضوء على أن مسألة استخدام الانتفاع الحر بالمعلومات العلمية تكتسي أهمية كبيرة، ولا سيما في هذه المرحلة التي يستعد فيها العالم بأسره والمنطقة العربية لتعزيز أعمال التنمية لما بعد عام 2015 وتسريعها بشأن أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030.

ويتجاوز الانتفاع الحر هذه المسائل فضلاً عن كونه يتمتع بمزايا أخرى. فهو يرتقي بالسرعة والكفاءة والفعالية في مجال البحوث لأن الباحثين أنفسهم لا يتعين عليهم إضاعة الوقت وبذل الجهد والسعي إلى إيجاد الأساليب الكفيلة بنشر الكلمة، مادام أن الإنترنت يتيح لهم ذلك على الفور باستخدام محرك بحث بسيط. ويُعد الانتفاع الحر عاملاً من عوامل التمكين في البحوث المتعددة التخصصات: فهو يجعل الكلمة في المجالات الأخرى متاحة بسهولة ويمكن الانتفاع بها حيث لا يكون الأمر كذلك في الأحوال العادية. ويرتقي الانتفاع الحر بإبراز الصورة، واستخدام البحوث وتفعيل آثارها، وتعزيز الشواهد، وتوفير التأثير اللازم خارج حدود الحياة الأكاديمية. وبهذه الطريقة، يمكن الانتفاع الحر التواصل مع المهنيين والجهات الممارسة ومجتمعات الأعمال، والمهتمين من الناس ويتيح لهم الاستفادة من المعارف التي تولدها البحوث. وحظيت هذه الحالة أيضاً في عام 2013 بدعم من مجلس البحوث العالمي (وهي خطة عمل، الهدف منها الانتفاع الحر بالمنشورات، أقرها الاجتماع العالمي السنوي الثاني الذي عقد في برلين بألمانيا في الفترة الممتدة من 27 إلى 29 أيار/مايو 2013).

## 2 - لماذا تحتاج ليبيا إلى سياسة انتفاع حر؟

نوقشت في العديد من المناسبات<sup>1</sup> الأهمية المحورية لتشاطر المعارف الأكاديمية بوصفها وسيلة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وكذلك الحاجة إلى تعزيز التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية والانتفاع بها، بين قياديي المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومات، وأجمعوا على أن هذه الموضوعات تشكل خطوة في المضي قدماً. ويجب على البلاد الراغبة في دفع عجلة التنمية والارتقاء بنظامها في مجال التعليم العالي أن تستثمر بجدية في توليد المعارف التي تلبي مطالب المجتمع. ويُعد تعزيز الانتفاع على المعارف في سياق الانتفاع الحر من أهم موارد الابتكارات التكنولوجية. ولن تتمتع الابتكارات والصناعات والمجتمعات بالفوائد الكاملة من العلوم والتكنولوجيا إلا إذا أتيحت النصوص والمواد وبيانات البحوث المناظرة، والمترابطة فيما بينها، والمنقبة عنها، والقابلة لإعادة الاستخدام في بيئة الإنترنت المفتوحة التي لا تعترضها العوائق.

ويتمثل الغرض من الانتفاع الحر في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء بنشر التحصيل العلمي وتعزيزه. وفي إطار الانتفاع الحر، ستتاح المعلومات الأكاديمية التي تنشأ في ليبيا لكل من يتاح له الانتفاع بها على الإنترنت، خالية من معظم العوائق المتعلقة بالتراخيص وحقوق المؤلف، وذلك لصالح الأكاديميين في إطار تدفق المعارف على الصعيد العالمي، والابتكار، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وتواصل الاستثمار في نظم المعارف، بما في ذلك البحث والتطوير، على الصعيد العالمي، وها هي ليبيا بوصفها لاعباً فاعلاً قد ارتقت برصيد المعارف بشكل عام ونشأ لديها لاعبون جدد. وثمة تركيز مطرد على العلاقة التي تجمع المعارف والابتكار والنمو. وبدأ التركيز على الأهمية التي تتسم بها العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تيسير الاستدامة والتكنولوجيات الخضراء. ونتيجة لذلك، حدث تدويل للبحوث ونشأت آثار عرضية نتيجة تنقل اليد العاملة الماهرة، وكذلك العلماء والأكاديميين، مما أدى إلى التمحوّر حول آلية مهمة لنقل المعارف والتكنولوجيا. وتمثل هذه القدرات شرطاً مسبقاً مهماً للتحوّل الهيكلي والاجتماعي، إذ إنها تتيح تمكين النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، والحد من الفقر.

وفي هذا السياق، ثمة مصلحة راسخة ودعم مكرس في الانتقال إلى الانتفاع الحر في ليبيا. ومن مسوغات هذا التحرك أنه يفضي إلى إتاحة نتائج جميع البحوث التي تحظى بتمويل القطاع العام في ليبيا للجميع على نحو مفتوح وحر. ومن المتوخى أن تساعد هذه المهمة الأساسية في إطار هذا الجهد المبذول في توحيد الحضارات والثقافات والشعوب من خلال اعتماد القيم المشتركة. وسيحظى بالفائدة أيضاً، على نحو متزامن، جمهور واسع محتمل على الصعيد العالمي، وستُعزّز المضامين العربية في عمليات الاتصال على الصعيد الأكاديمي. كما أن هذه السياسة ستقدم ليبيا بوصفها بلداً من بين البلدان الأخرى في منطقتي المشرق والمغرب التي تتمتع بدور نموذجي.

<sup>1</sup> مؤتمر ريو+20 المنعقد في عام 2012، والاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2013، واجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015 المنعقد في تموز/يوليو 2012، ودورة الانتفاع بالمعارف العلمية التي نظمت خلال دورة استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في عام 2016.

يتعين أن تضمن سياسة الانتفاع الحر في ليبيا احتساب النفقات المترتبة على أنشطة البحوث والأنشطة الأكاديمية على نحو صحيح. ويتعين تحقيق ذلك من خلال تعزيز ثقافة تشاطر نتائج البحوث والمخرجات العلمية والمكاسب الناجمة عن الكفاءات والمتعلقة باستهلاك المواد الأكاديمية على حد سواء. "دليل المجالات المتاحة للانتفاع الحر" بفهرسة مجلتيّن للانتفاع الحر من أجل ليبيا: أولهما "المجلة البيطرية المفتوحة" التي نشرتها الهيئة الوطنية للبحوث العلمية وجامعة الفاتح، وثانيهما "المجلة الدولية للغة الإنجليزية والترجمة". ويبدو أن هناك باحثين من ليبيا ينشرون مقالاتهم بانتظام في مجلات دولية للانتفاع الحر؛ ونُشرت في عام 2013، على سبيل المثال، 4 مقالات في مركز الطب البيولوجي - وهو ناشر في مجال العلوم والتكنولوجيا والطب ورائد في نموذج النشر الخاص بالانتفاع الحر - ومن بين هؤلاء مؤلفو مقالات التي يُتفَع بها إلى حد كبير وهم ينتمون إلى الجهات التالية: كلية الطب والعلوم الصحية - الجميل، وجامعة الجبل الغربي، الزاوية، وكلية الطب البيطري، وجامعة الفاتح. أما الإحصاءات الحديثة بشأن مقالات البحوث فهي ليست متاحة. ويمكن تعزيز هذه الإنجازات إلى حد كبير باتباع نهج منسّق يرمي إلى توسيع المطبوعات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ومجال المنشورات العلمية في ليبيا.

تأسست أول جامعة في ليبيا عام 1955. وافتُتحت بين عامي 1962 و 1967 عدة كليات في مدينتي بنغازي وطرابلس على التوالي. ووفقاً للجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي في ليبيا (2009 - 2010)، هناك سبعة مراكز بحوث ومراكز تنمية هي التالية: جامعة الفاتح، وجامعة قاريونس، وجامعة سبها، وجامعة عمر المختار، وجامعة مصراته، وجامعة سرت، وجامعة الجبل الغربي، وجامعة ناصر، والجامعة الأسمرية، والجامعة المفتوحة. وهناك أيضاً ثلاث جامعات ذات طابع خاص و15 "جامعة أقسام" [تتألف من أقسام بدلا من كليات]. ويحظى التعليم العالي بالتمويل الكامل من اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، باستثناء الجامعات الخاصة. وتحظى البحوث الآن بدعم الحكومة حيث تقوم بتمويلها بشكل كامل.

ويشدد العلماء الليبيون على مركزية التواصل العلمي لإنجاح العلوم، بيد أنهم يقرون بأن طبيعة التواصل تتأثر بالتقاليد والمناخ الثقافي. كما يمكنهم الانتفاع بقراءة المجالات الإلكترونية ونشرها وبمصادر الانتفاع الحر على حد سواء، بيد أنهم على بينة من مجموعة العوائق التي تحول دون التواصل العلمي في هذا العصر الرقمي. ومن المتوخى أن تكون ثقافة المشاركة ذات أثر إيجابي دائم على نظام التعليم العالي في ليبيا. وفي حين أن العديد من الفوائد التي تتجاوز التحول التكنولوجي والسياسي قد سبق وأشير إليها، فإنها ستتيح للطلاب الانتفاع بأحدث البحوث. وسيضمن ذلك للطلاب حصولهم على أفضل ما يمكن في مجال التعليم وألا يقتصر الأمر على اختيار المجالات العلمية والتي تكون معاهدهم قادرة على توفيرها. وهذا سيّيح أيضاً الفرصة لتعزيز البحوث وتوطيد ثقافة المشاركة فيما بين الجامعات والمعاهد العليا في البلد.

تُعد ليبيا في وضع فريد يُمكنها من العمل على نحو أفضل في تعزيز اقتصاد يستند إلى المعارف، ويتغذى من ملكية فكرية محلية ينشأ في كنفها ويتأثر بها ويُنشر في إطارها. وسعيًا إلى تحقيق هذا الهدف، يتعين على ليبيا، أولاً، زيادة الاستثمارات والإنفاق في مجال البحث والتطوير على الصعيد المحلي. وثانياً، ينبغي للبيبا الاستفادة من نظمها التعليمية لرصد نوعية مخرجات المعارف والتكنولوجيا عن كثب - وهو مؤشر رئيسي للكفاءة الابتكارية والقدرة التنافسية لبلد معين، نظراً إلى ما تعتمد عليه هذه القدرة من اكتساب المعارف وتشاطر القدرات. ويرتبط تشاطر القدرات **بالانفتاح، وإبراز الصورة، والقابلية للانتفاع** بالمعارف القائمة مسبقاً، حيث إن أفضل الاتصالات العلمية بين الباحثين على الصعيد المحلي يمكن أن تؤدي إلى تشاطر أفضل لنتائج البحوث التي تؤثر على نحو مباشر في القدرات الابتكارية على الصعيد الوطني. وفي حين أن مخرجات البحوث الإجمالية يمكن أن تقاس باستخدام مؤشرات مثل العدد الإجمالي للنصوص الأكاديمية التي تنشر في البلد، فإن القدرة على المشاركة أو القابلية للانتفاع، من ناحية أخرى، يمكن أن تقاس باستخدام مختلف المؤشرات غير المباشرة مثل عدد المجلات أو المقالات الخاصة بالانتفاع الحر، وما إلى ذلك، مفهومة في قواعد بيانات المجلة الخاصة بالانتفاع الحر "دليل المجالات المتاحة للانتفاع الحر".

وستؤدي هذه السياسة إلى إتاحة الفرصة لأن تُعرض الحالة الليبية في معظم السجلات العلمية والخاصة بالانتفاع الحر في شتى أنحاء العالم. كما ستؤدي إلى إدراج ليبيا في سجل التفويضات والسياسات الخاصة بمستودع الانتفاع الحر. ويُعد هذا السجل سجلاً دولياً قابلاً للبحث فيه لتحديد نمو التفويضات والسياسات الخاصة بالانتفاع الحر والتي تعتمد عليها الجامعات ومعاهد البحوث والجهات الممولة للبحوث مما يتطلب من الباحثين أو يطلب منهم إتاحة الانتفاع الحر لمخرجات مقالات البحوث الخاضعة لمراجعة النظراء بإيداعها في مستودع الانتفاع الحر. وهذا سيوفر أيضاً مكاناً لليبيبا بوصفها أولى البلدان المتميزة، في "دليل المستودعات المتاحة للانتفاع الحر"، وهو دليل ذو حجية لمستودعات الانتفاع الحر الأكاديمية.

وسيُساعد ذلك أيضاً في زيادة عدد المستودعات المتاحة باللغة العربية وتوفير فرصة ممتازة لتكون رائدة على الصعيد الإقليمي في خدمة اللغة العربية. ويشار إلى أنه من بين 37 مستودعاً من مستودعات الانتفاع الحر الخاصة بالمعاهد والمسجلة "دليل المستودعات المتاحة للانتفاع الحر في الدول العربية"، لا يوجد سوى سبعة مستودعات منها تمتلك واجهة باللغة العربية.

تقوم ثقافة البحوث المفتوحة في ليبيا بتعزيز عملية البحث بطرق متعددة. تعني المنشورات المفتوحة، أولاً، أن الأبحاث الليبية يمكن أن تمضي قدماً بسرعة أكبر وكفاءة أفضل. ولن يضطر العلماء إلى إضاعة الوقت في البحث عن دراسات لا يمكنهم الانتفاع بها في مكباتهم الخاصة. ويستلزم الأمر، في عالم قائم على المشاركة، التوجه إلى الزملاء في المعاهد الأخرى، أو الكتابة إلى المؤلف، أو استخدام نظم الاستعارة بين المكتبات للحصول على مقال معين. أما في عالم الانتفاع الحر، فيصبح المقال متاحاً بمجرد النقر على الفأرة. وهذا لن يسرع عملية البحث نفسها فحسب، بل أيضاً مراجعة النظراء، حين ينظر الباحثون في الدراسات الداعمة المشار إليها في الدراسات البحثية وفي غيرها من الأنشطة المتعلقة بالبحوث، مثل مراجعة المطبوعات بهدف

الشروع في مشروع جديد. ويشير المؤلفون إلى عدد من المشكلات التي يتجاوزها الانتفاع الحر، مما يعزز فعالية عملية البحث واستعادة إيمانهم بسلامة عملهم.

وثانياً، تعتبر البحوث متعددة التخصصات عموماً ذات أهمية متنامية، حيث يتطلب حل المشكلات العلمية مزيداً من المدخلات والتكنولوجيات الناتجة عن مختلف مجالات التخصص. وسيعزز الانتفاع الحر البحوث المتعددة التخصصات لأنه سيشجع للعلماء الليبيين المتخصصين في مجال معين تحديد الدراسات في تخصصات أخرى واستخدامها (قد لا يكون بإمكان معاهدهم تلبية هذه الحاجة ما لم يكن هناك برنامج بحث قوي في الاختصاصات الأخرى).

وثالثاً، قد لا تتمكن التكنولوجيات الحوسبية الجديدة العمل سوى على الدراسات الحرة، من بينها تكنولوجيات تحليل النصوص وتحليل البيانات. وتقوم هذه الأدوات الحاسوبية باستخراج المعلومات من الدراسات - في إطار مجالات متباينة من البحث في كثير من الأحيان - واستنباط معارف جديدة. فهي تمتلك بالطبع القدرة على معالجة المعلومات وجمعها بسرعة فائقة وبأساليب ليس بإمكان الدماغ البشري انتهاجها.

## 5-2 دور الانتفاع الحر في تعزيز إبراز البحوث واستخدامها

سيساعد الانتفاع الحر في الارتقاء بإبراز مخرجات البحوث إلى حدها الأقصى ومن خلال ذلك زيادة فرص استخدامها. وتعد الدراسات الموجودة في المستودعات أو مجالات الانتفاع الحر قابلة للاكتشاف بسهولة وعلى الفور من خلال البحث على الإنترنت باستخدام الكلمات الرئيسية المناسبة، كما يمكن استردادها في مجملها بنقرة واحدة.

ويتعين أن تُبيّن البيانات المتعلقة باستخدام مستودع الانتفاع الحر مستويات الاهتمام في مجال البحوث، ويتعين أن تكون في الوقت نفسه مؤشراً على صعوبة الانتفاع. وأي مستخدم يتمتع بالحق في الانتفاع بمجلات الاشتراكات أو الكتب لا يحتاج زيارة تلك المستودعات. وسيوفر الانتفاع الحر في ليبيا إبراز الصورة التي تشتد الحاجة إليها لتطوير البحوث، الذي كان في السابق صعباً بسبب الافتقار إلى القنوات التي تربط مع العلماء في أنحاء أخرى من العالم. وسيفضي الانتفاع الحر إلى تغيير هذا الأمر وإعادة التوازن، مما يبرز صورة البحوث الليبية على نحو يماثل ما تقوم به المناطق الغنية من حيث كثافة البحوث. وسيساعد ذلك على تبديل الأدوار وتغيير المدركات في المجتمع العلمي، وتحقيق منفعة لليبيا على الصعيد الاقتصادي في الوقت الذي تحاول فيه بناء مجتمعاتها المعرفية الخاصة بها.

وسيفرض تطوير سياسة الانتفاع الحر المدعومة بإنشاء المستودعات استكمال مخرجات البحوث في مقابل القيود التي تظهر حالياً في الخدمات المجردة والمفهرسة، والتي لا تمثل صورة "منصفة" لمخرجات البحوث في ليبيا.

## 6-2 الآثار المترتبة على البحوث

بما أن إبراز الصورة يوجه الاستخدام، فإن الاستخدام يمكن من رصد الآثار المترتبة. وهناك عدد كبير من الأدلة المتاحة التي تشير إلى أن الانتفاع الحر يمكن أن يضاعف التأثير في شكل الاقتباسات فضلاً عن الآثار المترتبة على الاستخدامات في هذا



المجال. وثمة مسألتان تتسمان بأهمية كبرى هنا. تتمثل أولهما في أنه لن يحصل كل مقال في الانتفاع الحر على اقتباسات إضافية. وهذا من البدهيات، لأن الدراسات ليست كلها جديدة بأن تُدعم بالاقتباسات في المقام الأول بصرف النظر عن عدد من يطلعون عليها. وما يتعين أن يضطلع به الانتفاع الحر هو تعظيم فرصة الاطلاع عليها من قبل كل من يكون لديه مبرر الدراسات للاستشهاد بها.

وبالإضافة إلى الآثار المترتبة على الاقتباس، يمكن أن يكون للانتفاع الحر أثر مفيد على أوساط أخرى. ويتمثل المثال الأكثر استخداماً في هذا النوع من التأثير في الفوائد التي يكتسبها المرضى والناجمة عن انتفاعهم بالمعلومات المتعلقة بالبحوث الطبية، بيد أن قطاع التعليم، والقطاع المهني، والجهات الممارسة، وقطاع الأعمال هي الجهات المحتملة المستخدمة للبحوث العلمية والمستفيدة منها. ومن المبكر أن ندرك الاحتياجات والفوائد التي يمكن أن تتحقق في هذه الأوساط، على الرغم من وجود مؤشرات لذلك.

### 3 - اعتبارات متعلقة بالسياسات

يجب النظر عند رسم السياسات في عدد من المسائل التالية، بما في ذلك أوجه قوتها (سواء كانت إلزامية أم غير إلزامية): ما هي المخرجات التي تغطيها، وما هي الاستثناءات المسموح بها، وأين ينبغي أن يكون موضع الملكية الفكرية، وما هي ترتيبات التراخيص التي يتعين استخدامها، وما إذا كان ينبغي السماح بفرض حظر قبل أن تصبح المضامين متاحة بحرية، وما الذي يمكن أن يمثل له المؤلف وكيف يكون له ذلك.

#### 1-3 ماذا ينبغي أن تشمل سياسة الانتفاع الحر؟

ينبغي أن تشمل سياسة الانتفاع الحر في ليبيا جميع أنواع المخرجات - المقالات الواردة في المجالات، والكتب، ومجموعات البيانات. وينبغي أن يعني "الانتفاع الحر في ليبيا" ذلك بالضبط.

#### 1-1-3 مقالات المجالات العلمية

ينبغي تطبيق سياسة الانتفاع الحر الجديدة على جميع المقالات المنشورة في المجالات التي تملكها ليبيا أو التي تحمل علامة تجارية فيها، وإذا كان ذلك مناسباً، على جميع المؤلفين العاملين في ليبيا أو الذين يحظون بتمويل منها والذين اختاروا أن ينشروا أعمالهم في مجالات تابعة لأطراف ثالثة.

ويمكن أن تخضع مقالات المجالات العلمية لنظام الانتفاع الحر بطريقتين على النحو التالي:

- عن طريق النشر في مجلة خاصة بالانتفاع الحر، أو عن طريق دفع ثمن إعداد مقال للانتفاع الحر يُنشر في مجلة أخرى يتطلب النشر فيها دفع بعض الرسوم. وقد يترتب على هذا المسار تكلفة مرتبطة به.
- عن طريق إيداع نسخة من المقال في مستودع الانتفاع الحر (وهي عملية تعرف عادة بالـ *أرشفة الذاتية*) بعد قبوله للنشر. ويتعين أن تكون هذه النسخة من المقال نسخة المؤلف النهائية بما يشمل التغييرات التي اشترطتها مراجعة النظراء. وبعبارة أخرى تكون هذه النسخة هي التي خضعت لمراجعة النظراء وليس النسخة النهائية الخاصة بالناشر. وهذا الطريق ملائم أكثر بالنسبة إلى المؤلف.

أ - مقالات يقوم بنشرها مؤلفون يحظون بتمويل من ليبيا أو يعملون في الحكومة الليبية في مجالات تابعة لأطراف ثالثة لا تملكها ليبيا أو لا تشارك في نشرها (أو عن طريق سلطة معينة).

وستطبق السياسة المتعلقة بالمؤلفين على جميع المقالات اعتباراً من لحظة وضعها موضع التنفيذ. ويقوم واضعو السياسات، في بعض الأحيان، وعلى نحو يستحق الثناء، بتطبيق السياسات بأثر رجعي، بيد أن المؤلفين غالباً ما يجدون صعوبة في الامتثال لها (لم يعد لديهم نسخ من مقالاتهم؛ أو لا يمكنهم التفاوض مع الناشرين بشأن الحصول على أذونات بأثر رجعي، وما إلى ذلك).

وينبغي أن تنص السياسات على أنه في الحالات التي يتمتع فيها المؤلفون بفرص عمل في ليبيا أو يحظون بتمويل منها وينشرون في مجالات الأطراف الثالثة، يجب عليهم إيداع نسخ من مقالاتهم في مستودع للانتفاع الحر.

و إذا كانت المجلة تفرض فترة حظر على الأعمال قبل أن تتيحها للجمهور، يجب على المؤلف أن يودع المقال في مستودع الانتفاع الحر عند قبوله للنشر وينبغي أن تكون هناك نبذة عن النص متاحة في حين يبقى النص الكامل محجوباً. وتتسم معظم برمجيات المستودع بهذا الأداء الوظيفي، ويمكن أن يحظى المؤلف عند إيداعه العمل باختيار تطبيق فترات الحظر. وفي نهاية فترة الحظر، تفتح البرمجيات النص الكامل تلقائياً، مما يعني المؤلف من مهمة التنبه لذلك. و تتمثل هذه الآلية في التعريف بالمقال - المشار إليه في المعلومات الأساسية المفتوحة - خلال فترة الحظر، وهذا ويمكن للقراء المحتملين إرسال طلب عبر البريد الإلكتروني للحصول على نسخة من المقال: لإرسال طلب تلقائي إلى المؤلف من أجل الحصول على نسخة إلكترونية عن طريق البريد الإلكتروني<sup>2</sup> هناك زر يُنقر عليه موجود في برمجيات المستودع.

وبما يتماشى مع سياسات الانتفاع الحر المماثلة في البلدان الأخرى، لا ينبغي أن تتجاوز فترة الحظر 6 أشهر للعلوم الطبيعية والطب والهندسة، و 12 شهراً للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

ب - مقالات يقوم بنشرها مؤلفون يحظون بتمويل من ليبيا أو يعملون في الحكومة الليبية في مجالات تملكها ليبيا أو تشارك في نشرها

و حين تملك ليبيا عنوان مجلة ينبغي أن تسمح المجلة لجميع المؤلفين (سواء يحظون بتمويل من ليبيا أم لا) بإجراء أرشفة ذاتية لمقالاتهم في مستودع الانتفاع الحر وإتاحتها على نحو حر دون أي قيود.

### 2-1-3 دراسات المؤلفين المنشورة بتمويل ليبي (الحكومة/الجامعات) في مجالات تملكها ليبيا أو تشارك في نشرها

حين تملك ليبيا عنوان مجلة ينبغي أن تسمح تلك المجلة لجميع المؤلفين (سواء يحظون بتمويل من ليبيا أم لا) بإجراء أرشفة ذاتية لدراساتهم في مستودع الانتفاع الحر وإتاحتها بشكل مفتوح وبدون حظر. وحين يكون هناك ترتيبات للنشر المشترك، يتعين على ليبيا إعادة التفاوض بشأن هذه المسائل في الأجل الطويل لضمان أن تكون المجالات التي تحمل علامة تجارية ليبية أو المجالات التي تملكها ليبيا ممثلة تمام الامتثال للانتفاع الحر. وهذا يعني أن المجالات ستسمح للمؤلفين بتخزين دراساتهم بالأرشفة الذاتية في مستودع الانتفاع الحر، دون حظر، من لحظة قبول المقال للنشر وأن نسخة المقال ستكون النسخة النهائية للمؤلف بما في ذلك التغييرات المزمع إجراؤها وفقاً لما يتطلبه استعراض النظراء. وهذه النسخة ستكون النسخة التي استعرضها النظراء وليس نسخة الناشر النهائية المنشورة (ما لم يسمح الناشر أو الناشر المشارك باستخدامها).

<sup>2</sup> ستساعد اليونيسكو ليبيا في التدريب على تطوير المستودعات وإنشاء مستودعات (لكل من الجامعة والحكومة). وستوفر أيضاً برمجيات تتلاءم مع احتياجات المستفيدين لاستخدامها لهذا الغرض.

ينبغي أن تدرج سياسة الانتفاع الحر قسماً خاصاً بالكتب والرسائل الجامعية. وينبغي أن تطبق هذه السياسة الجديدة على جميع الكتب التي تكون الهيئة المسؤولة فيها هي التي تمتلك حقوق المؤلف. وينبغي لناشري الدراسات العلمية التي تحظى بتمويل إحدى الهيئات الوطنية أن يقوموا بنشر هذه الدراسات من خلال نماذج الأعمال التي تمكن الانتفاع الحر بكامل نصوصها مباشرة فور نشرها مدعومة بتراخيص الانتفاع الحر (ومثال ذلك، رخصة المشاع الإبداعي).

وحين يتعلق الأمر بنشر الكتب في ليبيا، خلافاً لوضع المجالات، ثمة إمكانية لفتح باب الانتفاع الحر بأثر رجعي في الحالات التي تتمتع فيها ليبيا بجميع حقوق النشر.

ومن المؤكد أن هذه السياسة ستطبق على جميع الكتب من اللحظة التي توضع فيها موضع التنفيذ في المستقبل، باستثناء ممكن لتلك التي تم من خلال قنوات النشر. ولتفادي العديد من الكتب التي تدرج في هذه الفئة، سيكون من المفيد الإشارة على نحو مبكر إلى تغيير السياسة بحيث يدرك الموظفون المنتدبون أن الترتيبات الجديدة للحقوق والنشر ستكون سارية حين ينشر الكتاب.

أما الطريقة الجديدة المتمثلة في تصور أعمال النشر، وبمجرد أن تصبح هيئة ناشرة بموجب الانتفاع الحر، فتمثل في النظر في المعلومات الأساسية بوصفها سلعة وقيمة مولدة للإيرادات القائمة على إضافات مبتكرة.

وتوصي سياسة الانتفاع الحر بأن تودع نسخة من رسائل الماجستير أو الدكتوراه التي يقوم بنشرها باحثون يحظون بتمويل دراساتهم من قطاع عام في الخارج في مستودع من مستودعات الانتفاع الحر التابعة لإحدى الهيئات المسؤولة.

### 4-1-3 البيانات

البيانات المفتوحة هي مسألة منفصلة وأكثر تركيباً من مسألة الانتفاع الحر بالمقالات المنشورة في المجالات العلمية والكتب. وستشجع سياسة الانتفاع الحر في ليبيا المستفيدين من التمويل العام على إيداع بيانات البحوث اللازمة للتحقق من صحة النتائج المقدمة في المنشورات العلمية.

### 2-3 الاستثناءات

من الضروري أحياناً منح استثناءات ولكن ينبغي إبقاؤها في حدودها الدنيا. ولا ينبغي منح الاستثناءات على أسس تفضيلية بل لأسباب مبررة.

يجب أن تكون سياسة الانتفاع الحر إلزامية لتضمن الامتثال بما يتماشى مع هذا الشأن. أولئك الذين يشجعوا، يدعموا، يطلبوا أو يحثوا على تبني سياسة الانتفاع الحر قد يساعدوا برفع المستوى على نحو أفضل بقليل فقط عن المستوى الأساسي الذي يمثل نسبة 2٪ تقريباً من مجموع الدراسات.

ولا بد من الإشارة بالتأكيد إلى أن البلدان و المؤسسات التي بدأت بتنفيذ سياسات تستند إلى توشي امتثال المؤلفين طوعاً لسياسة الانتفاع الحر قد أصيبت بخيبة أمل وتعيّن عليهم تعزيز سياساتهم المتمثلة في العودة إلى الوضع الإلزامي. وأبرز الأمثلة على ذلك معاهد الصحة الوطنية في الولايات المتحدة وولكوم الائتمانية في المملكة المتحدة، إذ أعلن كلاهما أنه سوف يمثل لسياسة الانتفاع الحر ويشرع في تطبيق العقوبات من الآن فصاعداً.

### 4-3 حقوق المؤلف ومنح التراخيص

حقوق المؤلف هي في صميم الانتفاع الحر نظراً إلى أن إتاحة الانتفاع تعتمد اعتماداً كلياً على من يملك هذه الحقوق. وإذا أعطى مالك حقوق المؤلف موافقته، فيمكن أن يفضي ذلك للانتفاع الحر: أما إذا لم يفعل، فيصبح الانتفاع الحر غير ممكن في هذا العمل. ويتعين ألا يقوم الباحثون بخرق قانون حقوق المؤلف الليبي عند امتثالهم لسياسة الانتفاع الحر.

وسيحدد منح التراخيص ما إذا كان يمكن إتاحة المواد على نحو مفتوح وأي نوع من الاستخدام يمكن تطبيقه على المواد المنشورة.

### 1-4-3 حقوق المؤلف

ينبغي لجميع المؤسسات المشاركة في ليبيا أن تطلب نقل جميع الحقوق إليها عند نشر عمل من أعمالها. بيد أن هذا الأمر ليس بالفعل ضرورياً نظراً إلى أنه من الممكن أن تُترك للمؤلف الحقوق التي لا تحتاجها هذه المؤسسات وألا تؤخذ سوى الحقوق اللازمة لنشر العمل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترخيص النشر. أما إذا قام المؤلف بنقل جميع الحقوق إلى مؤسسة ما، على النحو المتبع في معظم الحالات، فيمكن أن تحدد المؤسسات إذن شروط منح الترخيص للعمل المنشور. وإذا لم يقم المؤلف بنقل جميع الحقوق، فيتعين أن يتضمن اتفاق المؤسسة مع المؤلف بشأن ليبيا نشر أعماله بموجب ترخيص محرّر من أي قيود، مما يتيح الانتفاع الحر بالكامل.

وحيث تتولى ليبيا (أو مؤسسة ليبية) تمويل المؤلفين الراغبين في تقديم مقالاتهم في مجلات تابعة لأطراف الثالثة، يتعين على المؤلف الاحتفاظ بما يكفي من الحقوق لجعل العمل متاحاً إما على الفور أو في غضون فترة تتراوح من 6 أشهر إلى 12 شهراً. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التفاوض على اتفاق مع الناشر على أساس فردي، ولكن من الأسهل تحقيقه عن طريق المؤسسة التي تتخذ موقفاً مسبقاً به فيما يتعلق بحقوق المؤلف. ومن الأمثلة على ذلك "المعهد الوطني للصحة" الذي يفرض على المؤلفين شروطاً دائمة تتيح لهم الاحتفاظ بحقوقهم في نشر مقالاتهم بموجب نظام الانتفاع الحر الذي يطبق في إطار زمني معين بعد نشرها.

ويتجاوز هذا الشرط جميع الاتفاقات اللاحقة التي يتوخى أن يوقعها المؤلفون مع الناشرين فيجعلها باطلة، مما يعني أنه لا يوجد أي سبب قانوني يحول دون امتثال المؤلف لشروط الانتفاع الحر في ليبيا.

### 3-4-2 شروط منح التراخيص

وسعيًا إلى تحقيق القيمة القصوى من المعارف الليبية، ينبغي أن تسمح شروط منح التراخيص بإعادة استخدام المواد قدر الإمكان. ويمكن أن يصمم الناشر نظام التراخيص الخاص بهم، في حين أن مجموعة التراخيص التي أعدتها منظمة المشاع الإبداعي تصبح شيئاً فشيئاً نظام التراخيص المتاح للاختيار.

ولما كانت ليبيا ترغب في تعظيم انفتاحها على معارفها، فإن التراخيص الأمثل المناسب لها يتمثل في اعتماد ترخيص المشاع الإبداعي<sup>3</sup> لجميع مخرجات الانتفاع الحر. وهذا لا يشترط على كل شخص يتاح له إعادة استخدام المواد أو إعادة صياغتها سوى الاعتراف بالعمل أو عزوه إلى منشئه أو مؤلفه - وهنا ترفع الالتزامات عن المستخدمين. ولا يتعين عليهم طلب إعادة استخدام المواد، بل يمكنهم إعادة استخدامها لأي غرض قانوني.

والفرص التي تنشأ عن ذلك متنوعة. ويعني هذا التراخيص أنه، إذا اعتمدت سياسة الانتفاع الحر في إطار ترخيص المشاع الإبداعي، فإن المضامين المنشورة في ليبيا يمكن أن تتاح لأي شخص يتمتع بإمكانية الانتفاع بالإنترنت، ويمكن أيضاً استخدامها لأغراض مفيدة قد لا تتمكن ليبيا من تليتها بنفسها. وعلى سبيل المثال، يمكن لناشر ذي انتشار متواضع نقل المضامين إلى لغة من لغات الأقليات وبيع النص المنقول لتغطية نفقات الترجمة. أو قد يختار أحد المعلمين مادة من المواد الواردة في عدد من الكتب الليبية ويجمعها لينشئ منها مورداً تعليمياً. ويمكن أن يتيح التراخيص الحر إعادة استخدام مبتكرة للمعارف الليبية وأن يتمتع بالقدرة على الاستفادة من الكثير منها.

ويُعد "ترخيص المشاع الإبداعي" التراخيص الأكثر بموجب الانتفاع الحر لأنه يتيح الانتفاع الحر - وهو الانتفاع بالمواد دون شروط عند إعادة استخدامها، شريطة عزو المضامين إلى منشئها. وعلى غرار تراخيص المشاع الإبداعي، من السهل فهم هذا النوع من التراخيص، شأنه في هذا شأن سائر تراخيص المشاع الإبداعي، كما أنه يسهل استخدامه.

### 3-4-3 الحظر

ومن الناحية المثلى، ينبغي ألا تخضع المعارف في ليبيا لأي حظر على الإطلاق، ولا ينبغي أن يتسبب نشر ليبيا للمواد بنفسها بأي مشكلة في هذا الصدد.

وقد يستلزم الأمر قبول حالات الحظر القصيرة حين يقدم المؤلفون الذين يحظون بالتمويل مقالاتهم إلى المجلات التي تنشرها أطراف ثالثة. وينبغي ألا تتجاوز مدة الحظر الأقصى 6 أشهر (و12 شهراً للعلوم الاجتماعية والإنسانية).

<sup>3</sup> للاطلاع على المزيد بشأن التراخيص يرجى زيارة الموقع التالي: <https://creativecommons.org/licenses/>

هناك طريقتان لتطبيق الانتفاع الحر فيما يتعلق بمقالات المجلات العلمية، هما:

- الانتفاع الحر "الأخضر": الانتفاع الحر المنجز عن طريق إيداع المواد (مقالات المجلات، والدراسات البحثية المقدمة في المؤتمرات والحاضعة لمراجعة النظراء، والرسائل الجامعية) في مستودع الانتفاع الحر، وهي عملية تعرف "بالأرشفة الذاتية".
- الانتفاع الحر "الذهبي": الانتفاع الحر المنجز عن طريق نشر مقالات في مجلات الانتفاع الحر.

ويمكن أيضاً تطبيق كل من هاتين الطريقتين على الكتب أو الأقسام الخاصة بالكتب.

#### المجلات

ينبغي اعتبار أي مجلة من المجلات التي تشارك ليبيا في نشرها مجلة "خضراء" من حيث الانتفاع الحر: أي يتعين عليها اتباع سياسة ترمي إلى السماح للمؤلفين بتنفيذ الأرشفة الذاتية لمقالاتهم في مستودع الانتفاع الحر ويُفضل إجراء ذلك عند قبول المقال أو على الأقل عند نشره. وإذا اعتمدت المجلات هذه الآلية فإنها ستعتبر صديقة للانتفاع الحر. وينبغي، إن أمكن، نشر جميع المجلات الليبية بوصفها مجلات خاصة بالانتفاع الحر باستخدام المشاع الإبداعي.

#### الكتب

هناك عدد من نماذج الأعمال المتعلقة بنشر الكتب الخاصة بالانتفاع الحر، واعتماد ما يتعلق منها بما يناسب أهداف الناشر بشأن الإيرادات.

وهناك بعض المبادرات التي تُبَيَّن أن نشر الكتاب الخاص بالانتفاع الحر يمكن أن يتحقق على نحو مستدام وفعال عن طريق الناشرين الراغبين بضمان تدفق الإيرادات التي من شأنها تغطية التكاليف، ومن بين هذه المبادرات ما يلي "النشر الخاص بالانتفاع الحر على الشبكات الأوروبية"، و"المضامين المفتوحة الخاصة ببلومسبرغ"، و"الصحافة المفتوحة المعنية بالعلوم الإنسانية" وناشرو الكتب المفتوحة، والمداخل الجديدة مثل المكتبة المفتوحة للعلوم الإنسانية.

وأثبتت أيضاً مجموعة واسعة من الناشرين في المنظمات الدولية غير الحكومية، التي قد لا تكون مقيدة بتغطية التكاليف، أن الانتفاع الحر يمكن أن يكون نموذجاً لبرنامج النشر الذي يعتمد على هؤلاء الناشرين (ومثال ذلك البنك الدولي واليونسكو). ويمكن أن يساعد مشروع اليونسكو للموارد التعليمية المفتوحة في تبسيط هذه المبادرة.

وسعيّاً إلى تمكين الانتفاع بنشر الكتب من دون عوائق وإعادة استخدامها، يجب أن تُنشر في صيغة إلكترونية باستخدام التراخيص الصحيحة وأن تكون متاحة دون عوائق.

يعرض هذا القسم نموذجاً مقترحاً لسياسة الانتفاع الحر في ليبيا. وهو يُبيّن جميع المسائل التي نوقشت في هذه الوثيقة ويمثل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتصميم سياسة الجهات الممولة.

### ليبيا: سياسة الانتفاع الحر

"إن تكافؤ فرص الانتفاع بالعلوم ليس فقط شرطاً اجتماعياً وأخلاقياً لا بد منه لتحقيق التنمية البشرية، بل إنه أيضاً عامل أساسي للاستغلال الكامل للطاقات الكامنة لدى الأوساط العلمية في جميع أنحاء العالم ولتوجيه التقدم العلمي نحو تلبية احتياجات البشر".

المؤتمر العالمي للعلوم الذي عقد عام 1999 تحت رعاية اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم

تعتقد حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) أن المعارف هي مصدر تمكين المواطنين ومساعدتهم في الارتقاء بمستوى حياتهم. ويتمثل أحد الأدوار الرئيسية للمعارف في تحسين انتفاع المواطنين الليبيين وغيرهم من الأشخاص بالمعلومات والمعارف من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المناسبة.

ورسمت حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) السياسة التالية فيما يتعلق بالانتفاع الحر بالمعارف الخاصة بها وسوف تضعها الآن موضع التنفيذ.

#### ألف - المنشورات

ستخضع جميع مخرجات المعارف المنشورة للانتفاع الحر. وينطبق ذلك على المجلات والكتب وغيرها من أنواع مخرجات المعارف [ومثال ذلك الرسائل الجامعية]. وستوفر حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) الانتفاع الحر والفوري من خلال قاعدة البيانات الخاصة بها [اسم المستودع/xxxxxx].

باء - الالتزامات المترتبة على الحكومة الليبية (أو اسم المؤسسة) - المؤلفين الذين حظوا بالتمويل

يجب إدراج المواد التالية في قاعدة بيانات الانتفاع الحر [اسم المستودع/xxxxxx]

- مقالات البحوث والدراسات البحثية المحكّمة الواردة في المؤتمرات (المخطوطات النهائية التي يعتمد عليها المؤلف، والخاضعة لمراجعة النظراء)
- كتب أو فصول من كتب
- مخرجات أخرى [مثل الرسائل الجامعية، والكتابات غير الرسمية، وما إلى ذلك]

ويجب على جميع الجهات التي تحظى بالتمويل العام ضمان الانتفاع الحر مجاناً، وانتفاع جميع المستخدمين بخدمات الإنترنت بجميع المنشورات العلمية الخاضعة لمراجعة النظراء والمتعلقة بالنتائج التي تفضي إليها.



ويجب عليها، على وجه الخصوص، القيام بما يلي:

(أ) إيداع نسخة إلكترونية من الإصدار المنشور قابلة للقراءة آلياً أو مخطوطة نهائية خاضعة لمراجعة النظراء معتمدة للنشر في مستودع للمنشورات العلمية، وذلك في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه عند النشر؛

وكذلك تشجيع المستفيد من التمويل العام على إيداع بيانات البحث اللازمة في الوقت نفسه للتحقق من صحة النتائج المقدمة في المنشورات العلمية المودعة.

(ب) ضمان الانتفاع الحر بالمنشورات المودعة - عن طريق المستودع - في موعد أقصاه:

(1) عند النشر، إذا كان هناك نسخة إلكترونية متاحة مجاناً عن طريق الناشر، أو

(2) في غضون الأشهر الستة التي تتبع النشر (اثنا عشر شهراً للمنشورات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية) في أي حالة أخرى.

(ج) ضمان الانتفاع الحر - عن طريق المستودع - بأساسيات المعلومات التي تحدد المنشورات المودعة.

ويجب أن تكون المعلومات الأساسية البيبليوغرافية في صيغة قياسية ويجب أن تشمل جميع النقاط التالية:

- المصطلحان ["مختصر جهة التمويل" و "برنامج التمويل"]؛

- اسم المشروع، والمختصر، ورقم المنحة؛

- تاريخ النشر، وامتداد فترة الحظر إذا كان ذلك منطبقاً؛

- معرف ثابت لمعرف الكائن الرقمي (DOI)/معرف الموارد الموحد (URI)

## الامتثال والمراقبة

ترغب حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) في تحقيق الامتثال الكامل لهذه السياسة. ويجب على المؤلفين أن يقدموا إلى حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة)، في إطار جميع الطلبات الخاصة بالتمويل أو السفر أو غيرها من أوجه الدعم لأي نوع من الأنواع، معرف الكائن الرقمي (DOI) لجميع منشوراتها، أو اسم المورد الموحد (URN) للنسخة المودعة. وتقوم حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) بمراقبة الامتثال وسحب المزيد من الدعم من المؤلفين الذين لا يمثلون لهذه السياسة أو حجب الدعم عنهم. ومن الضروري إبقاء بعض استثناءات المنح في بعض الأحيان على أن تبقى في حدودها الدنيا. ولا تمنح هذه الاستثناءات على أساس تفضيلات بل تُمنح فقط لأسباب مبررة.

## جيم - الأسئلة المتكررة بشأن سياسة الانتفاع الحر

- ما هي الفوائد التي يكتسبها الباحثون في إطار الانتفاع الحر؟

يكتسب الباحثون الفوائد، بوصفهم مؤلفين، إذ يتاح لهم نشر بحوثهم على نطاق أوسع، مما يتيح لكل من يتمتع بإمكانية الانتفاع بالإنترنت قراءة بحوثهم دون أي قيود. وهذا من شأنه مضاعفة الآثار المترتبة على تلك البحوث. وفي الواقع، تتراكم الأدلة التي تثبت أن مقالات الانتفاع الحر يُقتبس منها أكثر مما يُقتبس من الدراسات التي لا تتيح الانتفاع الحر. هذا و يستفيد الباحثون أيضاً، بوصفهم قراء، إذ إنهم يتمكنون من الانتفاع على نحو متزايد بالنصوص الكاملة لجميع البحوث المنشورة في مجالات اختصاصاتهم ويتاح لهم استخدامها، بدلاً من أن يقتصر الأمر على البحوث المتاحة عن طريق الاشتراكات التي تكتفي مؤسساتهم بتأمينها لهم.

- ما هي الفوائد التي تعود على حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة)؟

أولاً، ستتاح البحوث والمعارف الخاصة بحكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) للباحثين بشكل أكبر على الصعيد العالمي، مما يُعرف بها بصورة أفضل فتُستخدم ويتاح الاقتباس منها على نطاق أوسع. وتزداد مكانة الباحثين البارزين في ليبيا؛ وحتى الباحثين الأقل شهرة سيكسبون انتشاراً أوسع وتأثيراً أقوى وأشد. وثانياً، ستصبح جميع البحوث الخاصة بحكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) مفتوحة لجميع أصحاب المشاريع الخاصة وكل من لديه إمكانية الانتفاع بالإنترنت، فتتحقق الفائدة على الصعيدين التجاري والثقافي على حد سواء. وثالثاً، سيصبح الانتفاع بالبيانات المتعلقة بهذه البحوث واستخدامها والاقتباس منها متاحاً وقابلاً للتحليل على نحو متزايد، مما يساعد في رسم استراتيجيات البحوث وسياساتها في المؤسسات وعلى نطاق الدول في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان النامية والناشئة.

- ماذا ينبغي أن أودع عندما يصبح لدي دراسة بحثية جاهزة للنشر؟

ينبغي إيداع المخطوطة النهائية التي يقدمها المؤلف لدراسة بحثية أو فصل من كتاب. وتمثل هذه المخطوطة الصيغة النهائية الخاصة بالمؤلف، بصيغتها المقبولة للنشر، بما يشمل جميع التعديلات المزمع إدراجها والناجئة عن عملية مراجعة النظراء. (قد يسمح الناشر في بعض الحالات بإصدار نسخهم المنشورة، إما في لغة الترميز المعممة القياسية (SGML)/لغة الترميز الموسعة (XML) أو في صيغة PDF، لإيداعها بشكل جيد؛ وهذا أمر مُرحَّب به، ولكنه ليس شرطاً.)

- متى ينبغي إيداع الدراسات البحثية؟

يجب إيداع نسخة إلكترونية من مخطوطة المؤلف النهائية الناتجة عن البحوث التي تحظى بدعم كلي أو جزئي من التمويل الذي تقدمه حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) فور قبولها للنشر.

- هل سيظل المؤلفون قادرين على النشر في أي مجلة من اختيارهم؟

سيظل المؤلفون بالطبع قادرين على اختيار المجلة التي يقررون نشر دراساتهم البحثية فيها. وسيتعين عليهم ضمان إيداع نسخة من بحوثهم في صيغتها النهائية الخاضعة لمراجعة النظراء في المستودع الخاص بمؤسستهم أو في [اسم المستودع xxxxxxxx] فور قبولها للنشر.

- كيف لي أن أعرف ما إذا كانت المجلة التي أنشر فيها تتبع سياسة ممتثلة لنظام إيداع المخطوطات في المستودع الخاص بالمؤسسة الذي أتبعها؟

ينبغي لك مراجعة السياسة الفردية الخاصة بالمجلة الواردة في أحد الموقعين التاليين: <http://www.sherpa.ac.uk/romeo.php> أو <http://romeo.eprints.org/publishers.html>. مع الأخذ بعين الاعتبار أن حوالي ثلثي المجلات التي تسمح بهذا النوع من التطبيق. أما إذا كانت المجلة التي ترغب في النشر فيها لا تسمح بذلك، فيرجى التنبه إلى أن التزاماتك التعاقدية تعود أولاً إلى هذه المؤسسة ومن ثم للناشرين في المجلات الأخرى.

- كيف لي أن أضمن الامتثال التعاقدية؟

إن الموجبات التعاقدية مع حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) التي يلتزم بها المؤلفون لإجراء بحوثهم تؤرخ بتاريخ سابق أي اتفاق تعاقدية مع المجلة التي تنشر فيها نتائج البحوث (باستثناء الفترة الانتقالية القصيرة عندما تُعلن السياسة الجديدة للمرة الأولى). ولذا يمكن أن يضمن المؤلفون مسبقاً أن أي اتفاق تعاقدية لاحق بشأن نشر أبحاثهم سيمثل للاتفاق التعاقدية السابق الذي يكون المؤلف قد أبرمه مع حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة)، وذلك لإخطار المجلة بأنهم يخضعون للالتزام القائم المتمثل في إيداع الأعمال في المستودع الخاص بالانتفاع الحر. وتُعد القواعد الخاصة بحكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) إلزامية وملزمة لجميع العاملين الذين يجرون أبحاثاً في ليبيا أو في المعاهد التابعة لها أو في المخططات الميدانية.

- أي نوع من الدراسات البحثية ينبغي أن أودع؟

تُطبق هذه السياسة على المنشورات والمراجعات البحثية الأصلية (الأولية) الخاضعة لمراجعة النظراء والتي تحظى بالدعم الذي تقدمه حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) من التمويل، على نحو كلي أو جزئي.

- هل يتعين عليّ أن أودع الدراسة البحثية التي قمتُ بها إذا كانت المجلة التي نشرتُ فيها البحث قد وفرت بالفعل الانتفاع الحر الفوري بالدراسات التي نشرتها؟

نعم. لا تزال حكومة ليبيا (أو اسم المؤسسة) ترغب في أن تودع عملك في مستودعنا لتمكينها من الاحتفاظ بسجل تنافسي خاص بمخرجات البحوث التابعة للمعهد.

## 5 - تنفيذ سياسة الانتفاع الحر

يتعيّن معالجة المسائل التالية عند تنفيذ سياسة الانتفاع الحر في ليبيا.

### 1-5 بناء القدرات

من البديهي أن الإدراك وسوء التفسير فيما يتعلق بالانتفاع الحر هو أمر واسع الانتشار. وتمثل ندرة البرامج التعليمية الرسمية أو غير الرسمية في مجال الانتفاع الحر، على الصعيد العالمي، أمراً غير مشجع للحصول على الملكية الكاملة للجهات المعنية لتنفيذ سياسة الانتفاع الحر. ومن الجدير بالملاحظة أن الجهود الاستراتيجية الخاصة بتعزيز القدرات يتعين أن تأخذ بعداً تشغيلياً قبل إطلاق برامج الانتفاع الحر. وستنشئ اليونسكو، في إطار هذا المشروع، أداتين من أدوات التعلم الذاتية التوجيه بشأن الباحثين وأمناء المكتبات. ومع ذلك، يجب أن يفهم منفذو السياسة أن أي أداة، مهما كانت صلابتها، يتعين إدراجها على نحو استراتيجي. وفي حين أن هناك مسوغات وافية - سواء من حيث الحاجة أم من حيث قاعدة المعارف في ليبيا - لاستهلال حركة الانتفاع الحر، يجب معالجة هذه المسائل المهمة على النحو الواجب قبل الشروع في اتخاذ أي من الإجراءات التالية:

- ما هي أطر البرامج/التخصصات الأكاديمية الأوسع نطاقاً التي يتعين أن تخصص لها برامج تدريبية خاصة بالانتفاع الحر؟
- ما هو نوع المناهج التي يتعين وضعها والتي من شأنها استكشاف وتحديد معالم هذا المجال والأسئلة المتعلقة بالبحوث.
- ما هو نوع الكفاءات ومجالاتها التي يتمتع بها المنفذون والتي يجب أن يخصص لها برنامج تدريبي؟
- ما إذا كان متاح للأشخاص المؤهلين تقديم دورات بشأن الانتفاع الحر أم لا؟
- أين تقدم هذه الدورات وكيف تقدم؟ وما هي القابلية للقياس في إطار تقييم المكاسب الخاصة بالمعارف في مجال الانتفاع الحر؟

### 2-5 الإصدار الرقمي مقابل الإصدار الورقي

تزايد الطلب إلى حد كبير في السنوات الخمس الماضية على الكتب الإلكترونية، وذلك لعدد من الأسباب منها - سهولة استخدامها، والارتقاء بأدائها الوظيفي المتعلق بالطباعة، وإتاحة المشاركة والعمل التعاوني، وإمكانية إعادة استخدامها والانتفاع بها بصورة مجدية فيما يتعلق بنقلها على الأجهزة المحمولة.

ويتعين إرساء نظام إدارة المضمين الذي ستنبنى عليه أسس عملية النشر وسير العمل. وينبغي التقاط المضمين إلكترونياً انطلاقاً من البداية باستخدام لغة الترميز الموسعة (XML)، وهي عبارة عن لغة ترميز مرنة تُمكن من استخدام المضمين بالعديد من الطرق، مما يتيح أمام ليبيا جميع الخيارات التي تحتاجها لإنتاج المنتجات النهائية في مجموعة متنوعة من الصيغ.

## 3-5 صيغ المخرجات الرقمية

وسعيًا إلى تحقيق انتفاع حر حقيقي، ينبغي لليبيا ألا تجعل من الكتب التي تملكها ملفات متاحة بصيغة PDF فحسب، بل ينبغي أن تنشرها في صيغة EPUB للكتب الإلكترونية. وتنشئ هذه الصيغة مضامين قابلة لإعادة التدفق، بحيث يتمكن الناشر نفسه، فضلاً عن المستخدمين، من الارتقاء بالمضامين إلى حدودها القصوى بما هو في متناول اليد. وهذا يعني بالنسبة إلى المستخدمين أنه يمكن تطبيق المضامين على مجموعة متنوعة من الآلات والأجهزة (بما في ذلك الهواتف المحمولة) والارتقاء إلى الحد الأمثل بالقابلية للانتفاع من حيث فقدان الأهلية. وتعني المخرجات الخاصة بصيغة EPUB للكتب الإلكترونية المقترنة بالتراخيص الصحيحة المخصصة لهذه المنتجات أن ليبيا هي في صدد إتاحة الانتفاع الحر الحقيقي للجميع.

وتتيح المخرجات الرقمية فرصة كبرى لليبيا ليتسنى لها تقديم الابتكارات وإضافة القيم المختلفة (الأداء الوظيفي الإضافي، والربط بمجموعة من المضامين المعنية، ومجموعة من التطبيقات الرامية إلى مساعدة المستخدمين في إيجاد المضامين وإعادة خلطها). وإذا رغبت في ذلك، يمكن تحميل هذه القيمة الجديدة، مما يساعد في تعويض الخسائر في الإيرادات التي ستقع من خلال الانتفاع الحر.

## 4-5 النشر المشترك

### 1-4-5 المجالات

حين يتعين على المؤسسات الليبية مواصلة الاشتراك في نشر المجالات، أو اتخاذ الترتيبات اللازمة مع الناشرين من الأطراف الثالثة لنشر المجالات التي تحمل اسم ليبيا، يضحى التفاوض مع الناشرين من الأطراف الثالثة ضرورياً لضمان امتثال المنشورات للتعريف بالانتفاع الحر (الفوري، والمجاني، والانتفاع بخدمات الإنترنت دون عوائق لإعادة الاستخدام). وقد تختلف النتائج المرضية بالتفصيل من مجلة إلى أخرى، بيد أن الشروط الأساسية تتمثل في أن المجالات تظل خاضعة بنفسها للانتفاع الحر أو تبقى قائمة على الاشتراكات مع السماح للمؤلفين بإتاحة مقالاتهم الفردية للانتفاع الحر من خلال إدراجها في المستودع على الفور أو قبل نشرها مباشرة (ومن ثم الامتثال للتعريف الخاص بالمجلة "الخضراء" من حيث الانتفاع الحر). ونوقشت التفاصيل بشأن هذه المسألة في القسم 1-1-3.

## 2-4-5 الكتب

هناك عدد من النماذج المتعلقة بنشر الكتب الخاصة بالانتفاع الحر، وبشأن اعتماد أحد هذه النماذج يرجع الأمر إلى أهداف الناشر فيما يتعلق بالإيرادات. ويمكن أن يساعد برنامج اليونسكو للموارد التعليمية المفتوحة في جعل هذه المبادرة في متناول اليد.

## 5-5 الترخيص

تطرح المناقشة الواردة في القسم 3-4 الحجج الكفيلة باستخدام ترخيص المشاع الإبداعي أو ما شابه ذلك.

ولن يتاح للانتفاع الحر أي مضمون ينشر بموجب تراخيص أكثر تقييداً، إذ إن استخدام أي من تراخيص المشاع الإبداعي الأخرى (مثل التراخيص التي ليست ذات قيمة تجارية أو اشتقاقية) هي غير منصوص بها ما لم تتوفر ظروف في غاية الخصوصية. وعلى النحو الوارد مناقشته سابقاً، يتعين على ليبيا إبداء اهتمام جديد لمضامين الأطراف الثالثة في المخرجات التي آلت إليها، حيث يتعين السعي للحصول على أذونات لترخيصها وإدراجها في المنشورات الخاصة بليبيا بموجب ترخيص مناسب.

## 6-5 موقع الإنترنت المعني بالتوزيع

يتعين على ليبيا إنشاء موقع على الإنترنت معني بتوزيع المضامين التي تعود لها والخاصة بالانتفاع الحر. ويتولى هذا الموقع مهام توزيع مضامين الكتب، ومضامين المجالات التي تحتفظ فيها ليبيا بأي دور من أدوار النشر في المجالات، وغيرها من المواد الخاصة بليبيا والتي تعتبر مناسبة (التقارير التقنية، والدراسات، وما إلى ذلك).

وهناك حل بسيط نسبياً خاص ببرمجيات المستودع ذي المصدر المفتوح يعد مرضياً. ويتمثل السبب الكامن وراء التوصية بها في عرضها التلقائي للمضامين في صيغة ممتثلة لمبادرة المحفوظات المفتوحة. وهذا يعني أنها ستعمل، من الناحية التقنية، بالطريقة ذاتها التي تُشغل بها جميع المستودعات الأخرى الخاصة بالانتفاع الحر في شتى أنحاء العالم، وتعرض المضامين على محركات البحث على الإنترنت لفهرستها بطريقة مناسبة. أما المخطط الأساسي لبرمجيات المستودع الخاص بالمعلومات الأساسية فيُعد قاعدة قياسية متفق عليها دولياً، ويمكن أن تمتلك ليبيا هذا المخطط المعزز ليُبين احتياجاتها الخاصة إذا ما رغبت بذلك.

وسيدرب أشخاص يجري اختيارهم من جامعات ليبية لبناء مثل هذه المستودعات باستخدام خيارات متاحة للمصادر المفتوحة. وستقوم اليونسكو بتيسير هذه العملية.

وفي إطار توطيد أسس الهوية لمجموعة الانتفاع الحر، ينبغي إعطاء المستودع اسماً ("بنك المعارف الليبي"، على سبيل المثال). وهذا سيساعد في التعريف به، وتعزيز مكانته، وإحياء الامتثال له.

## 7-5 الصون

يتعين على ليبيا وضع ترتيبات مناسبة لضمان صون مخرجاتها. فإذا قررت الحكومة الليبية الحفاظ على هذه البيانات فستصبح عملية الصون أكثر تعقيداً. أما فيما يتعلق بالمخرجات المستندة إلى النصوص (الكتب والمقالات الصحفية)، فقد تنظر ليبيا، في إطار إضافة خطط للصون خاصة بها، في الانخراط في ترتيبات مع منظمة "مجموعات النسخ المراقبة لحفظ سلامة المواد" (CLOCKSS) ومنظمة "بورتيكو" (PORTICO) للحفاظ الرقمي والأرشيف الإلكتروني، وذلك لضمان الانتفاع الدائم والمنظمتان كالتأهما لا تستهدفا الربح.

## 8-5 المراقبة ورسم السياسات

يتعين مراقبة جميع السياسات ودعمها. أما فيما يتعلق بالمقالات المنشورة بالمجلات العلمية فإن الوضع مختلف، على أي حال. وقد أعلنت اثنتان من الجهات القيادية في رسم السياسات، المعاهد الوطنية للصحة (الولايات المتحدة الأمريكية) وويلكوم

الإثتمانية، خلال فترة الاثني عشر شهراً الماضية، أنها ستقوم بمراقبة سياسات الانتفاع الحر وإنفاذها لأن الامتثال لها منخفض جداً. وسيتعين على ليبيا القيام بذلك أيضاً حيث تترك أحكام الانتفاع الحر للمؤلفين. وفي هذه الحالات، ينبغي مطالبة المؤلفين بإخطار ليبيا كلما وُضع مقال في الأرشفة الذاتية وتوفير محدّد الموارد الموحد (URL)/معرفّ الموارد الموحد (URI) للمقال في موقع الانتفاع الحر. كما يمكن أن تنظر ليبيا في استخدام العقوبات لتحقيق الامتثال لسياساتها في الحدود القصوى: تشمل العقوبات المناسبة التهديد بعدم دفع أي مبالغ للمنع المعلقة أو عدم تقديم التمويل اللازم للمؤلفين المتقاعدين في المستقبل.

لا يمكن اعتبار أي سياسة من السياسات ناجحة ما لم يُقَس أثرها ويقوم. ويمكن تقييم سياسة الانتفاع الحر في ليبيا بعدة أساليب، منها ما يلي:

- النسبة المثوية للمخرجات المتاحة في الانتفاع الحر
  - عدد المؤلفين المشاركين بفاعلية في إدراج الأعمال في إطار الانتفاع الحر
  - تعزيز استخدام المضامين الخاصة بليبيا
  - إعادة استخدام المضامين الخاصة بليبيا في منتجات المعارف الجديدة المبتكرة
  - الاقتباسات
  - إدراج استخدامات أو إشارات في الصحافة أو وسائل الإعلام الإذاعية
- وهناك المزيد من الأساليب الأخرى التي يمكن إضافتها إلى هذه القائمة. وسيكون لليبيا آرائها الخاصة بشأن أنواع التأثيرات التي تهم الحكومة الليبية ومدى الأهمية التي تتسم بها مختلف هذه الأنواع على المهمة التي تضطلع بها.
- وينبغي رسم خطة تقوم الآثار المترتبة على دخول السياسة حيز النفاذ، نظراً إلى إمكانية مقارنة التأثير الجديد ومقارنته مع الوضع الحالي، مع الأمل بأن يظهر التأثير الإيجابي للانتفاع الحر على زيادة آثار المعارف في ليبيا.
- ويجدر إيلاء اهتمام خاص لإدارة التغيير التي ستكون ضرورية إذا ما تعيّن معالجة الأمر على نحو سلس وفعال. وهذا أمر بديهي إلى حد ما، إن وجبت الإشارة إليه. ويترتب أيضاً تكلفة على ذلك من حيث الجهود المبذولة للإدارة التي ينبغي أن تراعى في عملية تخطيط الأنشطة.

بدون اكتساب المعارف المبينة بالتفصيل والمتعلقة بالعمليات الداخلية في ليبيا، من الصعب إجراء تقدير واقعي للمقياس الزمني فيما يتعلق بالتغيير الكلي باتجاه إنشاء منظمة خاصة بالانتفاع الحر. وما يمكن قوله هو أن البنك الدولي نفذ سياسته المتعلقة بالانتفاع الحر على امتداد فترة سنة واحدة، أعدّها لها بإجراء استعراض أولي وتنظيم مناقشات داخلية استغرقت حوالي 6 أشهر.